

سرع تقول من كتاب الروضة من
 باب الوكالة
 لو قال كلناك ومتى عنك فانت
 وكلي في صحة الوكالة في الحال وجهان الصحيح
 فاذا قلنا بالصحة او كان قوله متى عنك فانت مفصولا
 عن الوكالة فعزله نظرا لم يعلم به الوكيل واعتد باعله في ففوذ
 العزل فهو على كالتروان لم تعتبر او كان عالما به في عود وكلا
 بعد العزل وجهان بناء على تعليق الوكالة بالاعتد بالثاني
 على العزل الصحيح الثاني فان قلنا بعود نظر في اللفظ الموصول
 بالعزل فان كان قال اد اعزلك او بها او متى لم يعتبر ذلك
 عود الوكالة الا مرة واحدة وان قال كل اعزلك انشئ العود مرة
 بعد مرة بالان كلما التكرار فان اراد ان لا يعود وكلا فظن به
 ان يوكلا غيره في عزله فعزل لان العتد عليه عزله فان كان قد قال
 كلما اعزلك او عزلك احد عني فظن به ان يقول كلما عدت وكلا فانت
 معزول فاذا عن لعزل لثناوم التوكيل العزل واعتضاد العزل
 بالاصار وهو الحق الغير والخلاف في حصول الوكالة التعاقب جائز
 في ان العزلها يقيد ولكن بالترتيب والعزل لا يقبل لانه لا يشترط
 فيه قبول قطعا وصحها اذ اذ العتد بالوكالة والعزل جميعا متى على قبولها
 ان العزل عند وقت وان لطف ثم يرب عليه الوكالة فلو صادف
 تصرف الوكيل في ذلك الوقت اللطيف ففي ففوذ تصرف وجهان
 ثم الفزع عند عود وعونه واحدا يسمى العتد بالاعتماد على ما

له رجل طلق زوجته ثلاثا اذ وقع عليه الطلاق الثلاث ولو عرض
 ردها الى بكاد من غير محال بعد ان ترضى بينهما حاك وسار عن ذلك
 من يدعي العلم فردها اليه من غير محال اعتمادا اعلم انه كان

ما هو حرمه في وقتها في حاله فترى ان كالح اسفنه باطل وعنه فانها باطل ما اعلمها
 بغيرها ما اعلمها له اهو من الحال في المع والاسفنه باطل فامن قوله لا ادرى ولعله
 كما بقوله عز وجل وما او ينتم من العلم الا ظملا من غير علم فلو وقع الطلاق في وقت
 ارضان ذلك ان الناس فاحتمة من جميع الذاهب يجوزون على اثاره اذ ارجع هذه المسئلة
 في وجهها فاشع دعواه عليها الرجوع ودعواها عليه النفذ وطوق الرجوع من غير
 سبب ولا سوار عن حال عقد هول كان مصلحا عملا الام لا مع علم بطلان الرجوع من غير
 سبب في حق من يرضى على وقوع الطلاق الثالث من الرجوع مطلقا في موضع كين من غير
 وهذا في الشها را شعلما لا نقل عليه من الرجوع مطلقا في موضع كين من غير
 ح السفيه من ثقت الحرة عند الفاشي والاشهادة من ثقت عدلته فعلى ان معق
 الحاكم واما على الناس ومن بلغ منصرفا في امواله فلا تجزله ولا يكون حله حتى السفيه
 اما حاكم السفيه عن شتيحه المذكور وليتو كذا لذهب ما خالفه وهذا لفظ المهاج في باب
 ح السفيه من رجوعه لا كالح و في كتاب النكاح ومن حمله سفيه لا يستغل نكاح
 ح السفيه ان كان سفيها حله خالف حكم الحرة عليه ووضه الا لصاحبها من
 ح السفيه انما ادعى بان في ذلك لا يقبل قوله ولا تضع بينه وهذا خصوصه فتمها ما قاله
 في كتاب النكاح فسر لو طلق ثلاثا متواترا على سبب النكاح ايجز سبب
 في حق المشردين او غيرهم قال الحوازم في كتابه لا يجوز ان يوتعا حاك حاك حاك
 ح السفيه انما ادعى بان في ذلك لا يقبل قوله ولا تضع بينه وهذا خصوصه فتمها ما قاله
 في كتاب النكاح فسر لو طلق ثلاثا متواترا على سبب النكاح ايجز سبب
 في حق المشردين او غيرهم قال الحوازم في كتابه لا يجوز ان يوتعا حاك حاك حاك
 ح السفيه انما ادعى بان في ذلك لا يقبل قوله ولا تضع بينه وهذا خصوصه فتمها ما قاله
 في كتاب النكاح فسر لو طلق ثلاثا متواترا على سبب النكاح ايجز سبب
 في حق المشردين او غيرهم قال الحوازم في كتابه لا يجوز ان يوتعا حاك حاك حاك